المحور الثالث: السياسات الاقتصادية للجزائر في ظل الاشتراكية

2- تطور السياسات الاقتصادية بالجزائر خلال فترة 1980 -1993

شرعت العديد من الدول النامية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي طبقا لنهج الصندوق والبنك الدوليين، وهذا تحت ضغط متغيرات البيئة الدولية، وقطعت شوطا كبيرا في تنفيذها خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين إلا أن الجزائر كانت من الدول التي قابلت تلك البرامج بشيء من التردد، فاختارت أولا طريق الإصلاحات الذاتية منذ مطلع الثمانينات.

أولا: تطور السياسات الاقتصادية خلال فترة المخطط الخماسي الأول (1984-1980 جاء المخطط الخماسي الأول يحمل استراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقديمه خلال الفترة السابقة، وفق أهداف نلخصها على النحو الآتي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية.
- تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- جنيد فعال ومثمر القدرات البشرية والمادية المتاحة. تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية كافية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية.
- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني.
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط وتوزيع أكبر لمسؤولياته.
- إعداد شروط التنمية المستقبلية الاقتصاد الوطني.

وقد استند هذا المخطط عشية البدء به إلى حقيقتين في غاية الأهمية، وهما الأولى تتعلق بالعجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية، أما الثانية انتعاش أسعار البترول لامس إذ ضمن هذا الإطار ثم تعديل هيكلة الاستثمارات لهذا المخطط، وذلك راجع إلى كون السياسة الاقتصادية الجديدة تبنت هدفين أساسيين ضمن أولوياتها الرئيسية، وهما: استعمال أفضل للجهاز الإنتاجي القائم على معدل استغلال الطاقة بين 40 إلى 50% وكذا توجيه الاهتمام أكثر إلى تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل الطرق والموانئ والمطارات .... الخ.

ثانيا: تطور السياسات الاقتصادية خلال فترة المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989

جاء هذا المخطط في ظل ظروف اقتصادية سيئة، تمثلت في الانخفاض الحاد لأسعار النفط في سنة 1986 ، حيث يرى الاقتصاديون الجزائريون أن الاستراتيجية الصناعية المتبناة لا يمكن تنفيذها في ظل هذه القيود، ومن بينها:

- القيد المالي والذي يمكن تحديده بعنصرين اثنين هما: ا تراجع وانخفاض عائدات الصادرات، الناجم عن هبوط وانخفاض أسعار البترول الخام والغاز، والتي قدرت بالنسبة للأول 50% وبالنسبة الثاني 20%. ب خدمة الدين المرتفعة نسبيا، والتي قدرت ب 5 مليار دولار وهو مبلغ نسبة 55% من العائدات النفطية.
- محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

- عدم تلبية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي واللجوء المفرط للتموين الخارجي لتزويد أداة الإنتاجالصناعية.
- حتمية خلق مناصب شغل في القطاع المنتج، وبالتالي فالتشغيل الحقيقي هو التشغيل الناجم عن التنمية الصناعية.

وفي ظل هذه القيود جعل المخططين الوطنيين يؤكدون على مواصلة إصلاح المؤسسات الوطنية وإعطائها المزيد من الحرية من خلال منحها الاستقلالية في التسيير والتنظيم وتحميلها مسؤولية النتائج المحققة مع الإبقاء على ملكية الدولة لرأسمالها، فصدر بذلك قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1988 ولقد تحلى الهدف من هذه الاستقلالية في منح المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والتكفل بأنشطتها ووضع الاستراتيجيات الخاصة بما فيما يتعلق بالمبادرة والمخاطرة بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، تسمح لها بتغطية استهلاكاتها واستثماراتها، وقد تمت عبر مشروعين متكاملين وهما:

- الاستقلالية القانونية من خلال جملة المشاريع القانونية والتشريعية التنظيمية للمؤسسات التي بدأ العمل بما في سنة 1988 مثل إنشاء صناديق المساهمة وتكوين الجمعية العامة ومجلس الإدارة
- ثم الاستقلالية المالية بفصل الذمة المالية للمؤسسات عن الذمة المالية للدولة وخزينتها، والتي اصطدمت بانهيار أسعار البترول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، ما جعلها عاجزة مرة أخرى عن تموين وإعادة تموين نفسها لتستمر حالة الركود والتراجع حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين.

ثالثا: تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1989-1993

نظرا لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتعدد جوانب الأزمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، اتضح مع الوقت أن الاعتماد على أسلوب المعالجات الجزئية أن يكون مجدية، وأنه لابد من اتباع استراتيجية إصلاحات اقتصادية تكون شاملة وترمي إلى معالجة معظم الاختلالات والفجوات الداخلية والخارجية وتسهم في تسريع خطى التحول البنياني في تأهيل مسيرة التنمية الاقتصادية من بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي، حيث تم اللجوء مرة أخرى إلى مؤسسات النقد الدولية، ولاسيما أن البرنامج الذي أعدته السلطات من خلال إجراءات الإصلاح الاقتصادي يصب في نفس اتجاه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وبهذا الصدد جرى إبرام اتفاقين محدودين مع الصندوق والبنك الدوليين.

وقد ورد في الاتفاقين مجموعة شروط نوجز أهمها فيما يلي: .

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص نفقات الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار وحميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار. . تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات و تطورت خدمة الديون من 0.3 مليار سنة 1970 إلى 5 ملايير سنة 1987 إلى 7 ملايير سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايير سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار سنة 1993مع العلم أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بموجب اتفاق إعادة الجدولة، فبلغت

4.250 مليار سنة 1994و 4.244 مليار سنة 1995 وبلغ معدل خدمة الدين 38% في سنة 1995 وانخفض إلى 33% سنة 1996بسبب التأجيلات في تسديد الديون المرتبطة بعملية إعادة الجدولة فأصبحت الحكومات غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية والوسيطة والمعدات الرأسمالية وبالتالي أصبحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمة دينها كنتيجة لعدم جدوى البرامج المطبقة.

وبعد التوترات الاقتصادية خاصة الخارجية التي شهدتها السوق النفطية والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني مما دفع السلطات الجزائرية إلى تبني برنامج اقتصادي تمثلت محاوره الكبرى فيما يلي:

- مراقبة صارمة للنقد والقرض.
- تحسين الوضعية المالية العامة.
- العودة إلى حقيقة الأسعار، خاصة سياسة الصرف ومن أجل تمويل هذا البرنامج عمدت السلطات الجزائرية إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي تم على إثره عقد اتفاق مع هذا الأخير بعد تحرير رسالة النية في 28 مارس 1989، وما يميز هذا الاتفاق أنه كان في سرية تامة.
- ولقد تضمنت رسالة النية العمل على تطبيق سياسة سعر الصرف، تشجيع سياسة إحلال الواردات وتوفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية، التوحيد التدريجي لسوقي الصرف الموازي والرسمي خلال 3 سنوات.
- اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1991 تم إبرام اتفاق ثاني مع عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، بمقدار 400 حقوق سحب خاصة بموجبها حررت الجزائر رسالة نية في 27/4/1991 بموجبها حصلت على 300 مليون دولار، إلى غاية 31/03/1992 أي لمدة 10 اشهر فقط ، هذه الشريحة قسمت إلى أربعة شرائح أو أقساط كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة، يستمر تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية، وتتمحور حول مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسة العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12 % سنة 1991-
- تحرير التجارة الخارجية وتنويع الصادرات من غير المحروقات.

وقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط على النحو التالي: الأول في جوان 1991، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991 في حين لم يسحب القسط الرابع الذي كان من المفروض في مارس 1992 حيث تم تجميده لعدم احترام حكومة غزالي مضمون رسالة النية المحرر في 27 أبريل 1991 حيث اصطدم تنفيذ هذا البرنامج باضطرابات سياسية حملت الحكومة على تحقيق السلم الاجتماعي وتنظيم الانتخابات التشريعية، الأمر الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج وحاولت الحكومة التوفيق بين الأمرين من خلال دعم مقتطع مقدم من الميزانية.

وبعد تولى السيد بلعيد عبد السلام رئاسة الحكومة الجديدة حيث نادت هذه الأخيرة بالتعامل مع الصندوق بإتباع سياسة الاعتماد على النفس التي لم تنجح لعدة أسباب، قد يكون أهمها ضعف الموارد المتاحة وظهور اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي ب 2% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (19921993، مما أدى بالبنك المركزي إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية، ونتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم وانخفاض في قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أشرت تراجع أسعار النفط من 24.3 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 17.5 دولار للبرميل سنة 1992 ، مما أدى إلى نشوء أزمة حادة في المدفوعات الخارجية و خدمات الدين، هذا مما دفع السلطات الجزائرية إلى اللجوء مرة أخرى للمؤسسات المالية الدولية، وذلك بحلول سنة 1994. .

خيار إعادة الجدولة

كانت السلطات الجزائرية ترفض نوما اللجوء إلى خيار إعادة الجدولة ابتداء من حكومة قاصدي مرباح إلى حكومة بلعيد عبد السلام، ومع الإشارة إلى أن حكومة مولود حمروش طلبت مساعدات صندوق النقد الدولي، أما حكومة رضا مالك فقد أبدت حسن النية في قبول إعادة الجولة التي كان لها أثار سلبية على المجتمع الجزائري، وكان هناك مبررين على الحكومات المتعاقبة في رفض إعادة الجدولة:

1- الوضعية المالية الحسنة في تلك الآونة، فكانت الجزائر تقوم بتسديد مستحقاتها نتيجة لعوائد الصادرات من النفط والغاز قبل تدهور أسعارهما.

2- مبرر سياسي حيث كانت الجزائر ترفض هيمنة الخزينة الفرنسية بحكم كونها المدين الأساسي لها فإذا قبلت الجزائر إعادة الجدولة فإنها حتما ستخضع لشروط فرنسا من خلال المفاوضات التي تجري في نادي باريس.

أما الأسباب التي دفعت بالجزائر لإعادة جدولة ديونها الخارجية فتوردها بإيجاز فيما يلي:

1- ظهور العجز في ميزان المدفوعات عام 1992 نتيجة زيادة الإنفاق من أجل تنشيط الاقتصاد وذلك بزيادة الاستثمار من جهة وتموين إعادة تأهيل الشركات والمؤسسات من جهة أخرى.

-2- ضرورة توفير ما يقارب 7.6 مليار دولار وهو ما يحتاج إليه الاقتصاد الجزائري آنذاك الاستمرار نور الإنتاج، خاصة أن إمكانية الحصول على قروض جديدة أصبحت صعبة جدا نتيجة التردي الأوضاع الاقتصادية وتهميش الطاقات ذات الخبرة

3 - التراجع المسجل في أسعار النفط هو من أهم الأسباب حيث تراجعت ايرادات تصدير النفط والغاز الطبيعي نتيجة لانخفاض الأسعار حيث انخفض سعر برميل النفط من 21 دولار عام 1991 إلى 15 دولار للبرميل عام 1994 ، فبعد أن كانت ايرادات الجزائر من النفط والغاز تقدر ب 10 مليار دولار تراجعت وأصبحت تقدر ب 8 مليار دولار في حين قدرت خدمة الدين بـ 9.3 مليار دولار وهذا يجعل ميزان المدفوعات عاجز بقيمة 1.3 مليار دولار.

4 - ارتفاع حاد في التضخم بالإضافة إلى عمل عدد كبير من المصانع بنحو 50% من طاقتها بسبب العجز في استيراد قطاع الغيار والآلات الصناعية وهروب الكفاءات.

5- امتناع بعض الدول عن منحها القروض للجزائر فمثلا فرنسا امتنعت عن فتح قروض جديدة للجزائر إلى أن تستطيع هذه الأخيرة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ذلك لأن فرنسا تعتبر من أكبر دائني الجزائر.

.مفهوم إعادة الجدولة:

هي إعادة هيكلة جدول السداد الأصلي لدين معين أو مجموعة من الديون بصورة تؤدي إلى تأخير أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة أهمها:

1 -الالتزام بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي وتتعهد بتنفيذها وإتاحة المجال لمتابعتها من طرف الصدق على المدى القصير وخبراء البنك الدولي ومؤسساته لبرنامج التكييف الهيكلي في المدى خبراء الطويل. ويتمثل برنامج التصحيح الهيكلي في العناصر التالية:

-إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير التجارة الدولية

-التخفيض من قيمة العملة.

-مراقبة عجز الدولة والتخفيض من النفقات العمومية ورفع الدعم عن أسعار السلع الاستهلاكية

-خوصصة القطاع العام.

2- محاولة تحسين ميزان المدفوعات.

إعادة التمويل هي محاولة تدبير قرض جديد قصير ومتوسط الأجل قيمته الدين المستحق يسند مع حصيلة القرض، فهو إذا اقتراض الجديد من أجل تمويل الديون السابقة المستحقة الأداء، غير أن الاعتماد الكبير في خدمات الديون على قروض إعادة التمويل له مخاطرة متصاعدة لأنها تؤدي بالتدريج إلى تزايد حصة القروض القصيرة ضمن إجمالي الديون وهذا النوع من القروض يتميز بأسعار مرتفعة وانعدام فترات السماح.

.شروط إعادة الجدولة

1الجدولة، وتكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جدولتها.

2- تعهد البلد المدين بإجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية الرأسمالية انطلاقا من توصيات برامج على شكل رسالة

3 - يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادى في طلبات إعادة صندوق النقد الدولي يبين فيها كيفيات التغيير وملته ويترجم البلد المدين هذا الاتفاق النية.

.دور صندوق النقد الدولي في مفاوضات إعادة الجدولة

إن المفاوضات التي تجري في إعادة الجدولة لها دوافع رئيسية من أهمها:

1- الديون الرئيسية وهي الديون التي تمنحها الدول والمؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو مؤسسات دولية، وعادة تجري هذه المفاوضات في إعادة جدولة الديون الرسمية في نوادي الدائنين ومن أشهرها نادي باريس.

-2 -ديون البنوك التجارية أصبحت الديون التجارية مصدرا هاما للتمويل الخارجي لمجموعة كبيرة من الدول المتخلفة، لها تأثير كبير على بلدان العالم الثالث من خلال عملية إعادة الجدولة التي تقود مفاوضاتها البنوك الدائنة الرئيسية في نادي لندن عادة الذي يضم تكتلات البنوك التجارية للتفاوض حول الديون غير الرسمية والخاصة.